القضية السابعة[1]

مسلمو أوربا والنهوض بقطاع الأوقاف

التحدّيات والآفاق

- مدخل.
- أولاً . صعوبات تواجه التجربة الوقفية لمسلمي أوربا.
- ثانياً . التجربة الوقفية لمسلمي أوربا . تحدّيات الحاضر والمستقبل.
- ثالثاً . التجربة الوقفية لمسلمي أوربا . آفاق مستقبليّة.

(١) الفصل موجز لبحث أعدّه المؤلف بعنوان "التجربة الوقفية لمسلمي أوربا، وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل" تم تقديمه في مؤتمر "الأوقاف في أوربا"، المنعقد في مدينة برمنغهام البريطانية، خلال الأيام من ٢٠ - ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٦م.

مدخل

يكتسب القطاع الوقفي الإسلامي أهمية متزايدة. فكثيرةٌ هي الأعمال المكتوبة والمؤتمرات والندوات التي عُقدت عبر ربع قرن مضى، في بلدان عدة، لتلفت الأنظار إلى الفرص التي تتيحها الأوقاف الإسلامية في عالمنا الجديد، وأنّ هذا القطاع قابلٌ لأن يبرهن على جدواه المتجددة اليوم، مثلما تحقق في مراحل تاريخية سالفة.

وفي غضون ذلك؛ تزايدت القناعة بأهمية القطاع الوقفي، بل بضرورته، بالنسبة إلى مسلمي أوربا أيضاً. فمهما انصرف النظر ضمن مستلزمات الرعاية والنهوض بواقع مسلمي أوربا؛ فسيجد المرء أنّ تطوير تجارب وقفية كفيّةً ولائقة بمتطلبات الحاضر والمستقبل يمثّل خياراً لا غنى عنه للمسلمين في البلدان الأوربية، بل هو ضرورة ملحّة، يستتبعُ غيابُها تعطيلاً وخيم العواقب في مجالات شتى. والأمر على هذه الشاكلة يشبه توقّفَ ترسٍ في قلب آلة دوّارة، وهو ما يعني أنّ ثمة مسبباتٍ ذاتية و/أو موضوعية قد تضافرت لتسفر عن هذا التوقّف، والذي سينعكس بدوره تعطيلاً في أداء الآلة برمّتها أيضاً.

ذلك أنّ الأوقاف تمثّل دعامة ماديّة مستقرّة، ولا شكّ أنّ **العلاقة بين استقرار الوجود المسلم في أوربا وتنامي المنظومة الوقفية لهذا الوجود، هي علاقة جدلية متبادلة. كما أنّ نشوء منظومة وقفيّة إسلاميّة في بلد أوربي ما، وتطوّرها؛ يمثّلان مؤشّراً من مؤشرات الاندماج الإيجابي للمسلمين في مجتمعهم العريض.** يتأتى ذلك من كون رسوخ المنشآت الوقفية لأقلية أو طائفة ما؛ انعكاساً لاستيعاب البيئة التشريعية والاقتصادية، والاجتماعية إلى حدٍّ ما، في البلد المعنيّ، لوجود هذه الأقلية أو الطائفة، وتفهّم احتياجاتها، وإتاحة المجال لدورها الإيجابيّ.

أولاً ـ صعوبات تواجه التجربة الوقفية لمسلمي أوربا

من خلال جملة الملاحظات العامة والوقائع الميدانيّة، يمكن عبر التناول

التحليليّ الوقوف على عدد من الصعوبات، التي يبدو أنها تعترض التجربة الوقفية للمسلمين في القارة الأوربية، مع الأخذ بعين الاعتبار تلك التباينات، التي تبدو عميقة أحياناً، بين واقع بلد أو إقليم أوربي وآخر، وبخاصة بين غرب أوربا وشرقها.

ويمكن في هذا الصدد، وبإيجاز، تحديد الصعوبات التالية ضمن ما واجهته، أو تواجهه، التجربة الوقفية لمسلمي أوربا:

١- حداثة عهد معظم البلدان الأوربية (بخاصة في غرب أوربا ووسطها) بالوجود الإسلامي بصورته الراهنة، بما يعنيه ذلك من الافتقار إلى تراث من الممارسة الوقفيّة المحلِّيّة المتعلقة بالمسلمين، أسوة بما هو متوافر في "مجتمع الأغلبية" أو لدى طوائف أخرى. وتشير تلك الحقيقة إلى إحدى الصعوبات الجوهرية التي تواجه التجربة الوقفية الراهنة لمسلمي أوربا، وهي التجربة التي يبدو للمرء في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وكأنها ما زالت في طورها الابتدائيّ، مفتقرةً إلى تراكماتٍ عامّة من الخبرة أو المعايير والتقاليد المهنيّة التي يمكن التعويل عليها.

٢- افتقار الأقليّات المسلمة في أوربا، إجمالاً، إلى منسوب الوعي الكافي بأهمية إقامة أوقاف خاصّة بها، سواء تعلّق الأمر بطابع السلوك الإنفاقي الخيري للمسلمين في أوربا، أو بمدى الدراية بفرص إقامة أوقاف إسلامية خارج العالم الإسلامي، من باب الإلمام بإمكانية استيعاب البيئة التشريعية والاقتصادية في البلدان الأوربية لذلك وطبيعته.

٣- ضمور القطاع الوقفي في العالم الإسلامي خلال القرن العشرين (وهو امتداد لضمور مرحليّ سابق)، أي في البلدان التي جاء منها "المهاجرون المسلمون" إلى أوربا؛ فبهذا لم تُتَح الفرصة أمامهم لأن يتوجّهوا إلى إقامة مشروعات وقفيّة، لعدم معايشتهم مراحل ازدهار التجربة التاريخية الإسلامية في مجال الأوقاف. كما استقرّ في وعي قطاع واسع من الجيل الأول

"المهاجر" من مسلمي أوربا الغربية والوسطى ذلك الارتباط المألوف للأوقاف الإسلامية بالإدارة الحكومية (وزارة الأوقاف) التي تشرف عليها عادةً في عدد من الدول الإسلامية، وهو ما افتُرِض تلقائياً عدم إمكانية تحقّقه في بلدان أوربية.

٤- منحى التشكّل السريع للوجود المسلم في أوربا في وقت قياسي (بخاصة في غرب أوربا ووسطها)، بصورة لم تسمح بأن يواكبها نشوء أطر مؤسسيّة مستقرّة بعامّة، أو تجارب وقفية على وجه الخصوص، بالسرعة ذاتها.

٥- تباين المنظومة التشريعية التي تنظِّم قطاع الأوقاف بين بلدان أوربا، وهو ما من شأنه أن يتسبّب ببعض الصعوبات والإشكاليات.

٦- القصور الفادح في مجال المعلومات المتعلّقة بالأوقاف الإسلامية في أوربا، ولا شكّ أنّ ذلك ينعكس بالسلب على فرص تطوّر المنظومة الوقفيّة للمسلمين في هذه القارّة، في حين يثير هذا القصورُ القلقَ على نحو خاص فيما يتعلق بتسوية ملفات الأوقاف الإسلامية في شرق أوربا.

٧- عدم نضوج البُنية المؤسسيّة للوجود المسلم في أوربا، بعدُ، بالشكل المتكامل والتخصّصيّ، مع كل تلك الإرهاصات الملموسة في غضون الأعوام الأخيرة والتي تنبئ بحالة نضج قيد التشكّل في هذا الاتجاه في عدد من البلدان والأقاليم الأوربية. ويمكن هنا استخلاص الاستنتاج؛ بأنّه **كلما كانت البيئة المؤسسية للمسلمين في بلد أوربي ما أكثر نضجاً، كانت التجربة الوقفية فيه أعمق وأكثر اتساعاً و/أو أوفر فرصاً للنهوض في الحاضر والمستقبل.**

٨- بالنظر إلى وجود ارتباط، بدرجة ما، بين ملف الاعتراف الرسمي بالشخصية القانونية للطائفة / الأقلية المسلمة، والطبيعة القانونية التي تحكم التعامل مع الدين الإسلامي، وكذلك تمثيل المسلمين في بلد أوربي ما، من جانب؛ وطبيعة الصفة والتبعيّة الخاصّة بالأوقاف الإسلامية في البلد ذاته، من جانب آخر؛ فإنّ في ذلك ما يؤسِّس لفهم جانب إضافي من الصعوبات التي تحكم التجارب الوقفية لمسلمي أوربا. إذ إنّ ملف الاعتراف بكيان قانونيّ معبِّر عن

الطائفة / الأقلية المسلمة هو من الملفات التي ما زالت متعثِّرة في عديد من البلدان الأوربية، التي كثيراً ما تخضع لمحدِّدات معقّدة ومتباينة بوضوح من بلد أوربي إلى آخر. ويلحق بذلك أيضاً **انعكاس التباينات في ملف الاعتراف والتمثيل بين البلدان الأوربية على تباين التجربة الوقفية للمسلمين في هذه البلدان** في الماضي والحاضر والمستقبل.

٩- تأثّر فرص النهوض بالقطاع الوقفي بالإمكانات والخصائص الاقتصادية للوجود المسلم؛ يفسِّر كذلك جانباً من الأسباب التي أدّت إلى عدم نشوء تجارب وقفية ناهضة في أوساط مسلمي أوربا الغربية والوسطى خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، باستثناء محاولات متفرِّقة متباينة النجاح والجدوى.

١٠- من الواضح أنّ المؤسسات الخيرية الإسلامية العاملة في أوربا، التي تتولى القيام بمشروعات إنسانية وإغاثية، نادراً ما التفتت إلى الاستثمار الخيري الوقفي.

١١- اعتياد قطاعات واسعة من مسلمي أوربا على توجيه جانب هام من إنفاقهم واستثماراتهم إلى خارج أوربا، وذلك ينبعث جزئياً من غلبة "ثقافة الهجرة" على بعض قطاعات ذلك الواقع، على حساب ثقافة الاستقرار والتوطّن، وإن كان هذا الاتجاه يتراجع مع تعاقب الأجيال.

١٢- ارتباط القطاع الوقفي الإسلامي بالقطاع الخيري الإسلامي يعيد إلى الأذهان ضرباً آخر من الصعوبات التي تكتنفه. ويتعلّق الأمر هنا بالظروف، التي تبدو استثنائيّة أحياناً، التي أخذ العمل الخيري الإسلامي يعانيها في السنوات القليلة الماضية، على خلفيّة التطوّرات الدولية بخاصة بعد منعطف الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م. إلّا أنه لا يُستبعد أن تؤدّي هذه الظروف إلى تعزيز التوجّه نحو الاستثمار الوقفيّ، باعتباره ملائماً لتوفير أرضيّة مستقرّة في مختلف الظروف تقريباً.

ثانياً ـ التجربة الوقفية لمسلمي أوربا ـ تحدياّت الحاضر والمستقبل

تواجه التجربة، أو التجارب، الوقفيّة للمسلمين في البلدان الأوربية، عدداً من التحدِّيات في الوقت الحاضر، وهي بانتظار تحدِّيات عدّة في المستقبل أيضاً. وينبغي إدراك هذه التحدِّيات والوقوف على أبعادها، لضمان استجابة مثلى لها في الحاضر والمستقبل، على اعتبار أنّ استجابةً واعيةً لها تمثِّل اشتراطاً هاماً للنهوض بالتجربة الوقفيّة لمسلمي أوربا.

ولا شكّ أنّ هذه التحدِّيات تتفاوت في مستوياتها ودرجاتها وموقعها من الأهمية، كما أنها تبدو مترابطة فيما بينها أحياناً بعلاقات جدليّة، أو خاضعة لبعض المتغيِّرات، وهو ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند معالجة الأمر بصورة أعمق وأكثر استفاضة. ومن أبرز هذه التحدِّيات:

١- تحدِّي استقرار الوجود المسلم في أوربا واندماجه الإيجابي في النسيج العام للبلدان والمجتمعات الأوربية. ولا شكّ أنّ ذلك يتّصل بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، بفرص قيام قطاع وقفيّ إسلاميّ ناهض.

٢- تحدِّي الحفاظ على الخصوصيّات الإسلاميّة ورعايتها بالنسبة إلى الأقليّات المسلمة في أوربا. ولا بدّ هنا من أن يلاحظ المرء تلك العلاقة الجدليّة المتبادلة التي تربط مسألة الحفاظ على الخصوصيّات ورعايتها، بالقطاع الوقفي وفرص نهوضه.

٣- تحدي "الشرعية القانونية" للأطر والمؤسسات والمنشآت الوقفية لمسلمي أوربا. ويرتبط ذلك أساساً بالتباين بين البيئات التشريعية الأوربية؛ من جانب التفاوت فيما بينها في أشكال تنظيمها للقطاع الوقفي عامّة، أو التباين فيما بينها في مدى إتاحتها المجال لنضج قطاع وقفيّ إسلاميّ. **إنّ النهوض بتجارب وقفيّة كفيّة لمسلمي أوربا يتطلّب أيضاً تعزيز الجهود الرامية إلى توصيف قانونيّ أمثل للعلاقة الرسمية مع الأقلية / الطائفة المسلمة في البلدان الأوربية.**

٤- تحدي المَأْسَسة والتحديث في أوساط المسلمين في أوربا وفي تجاربهم الوقفيّة على وجه الخصوص.

٥- تحدِّي تطوير موارد المعلومات والدراسات عن الشأن الوقفيّ الإسلاميّ في أوربا. إنّ نهوضاً فعلياً وجادّاً لا يمكنه أن يتأتى، وفق معطيات العصر وحسب خصائص البيئة الأوربية أيضاً، بمعزل عن توافر موارد معلومات كفيّة وأرضيّة دراسات وأبحاث فعّالة تلبّي متطلّبات القطاع الوقفيّ وتستجيب لاحتياجات تطويره المستمرّ.

٦- تحدِّي التسوية العادلة لملف الأوقاف الإسلامية في شرق أوربا. وتكتسب هذه القضية أهميتها الفائقة حالياً من خصوصيّة المرحلة الراهنة بالنسبة إلى هذا الملف ضمن الإصلاحات القانونية وتسوية المطالبات القانونية والعقارية والوقفية في مرحلة ما بعد التحوّل عن الشيوعية.

٧- تحدي **إشاعة التجربة الوقفية في أوساط مسلمي أوربا**، خاصة مع محدوديّة الاهتمام بالأوقاف من جانب عامتهم. **إنّ فرص النهوض بالقطاع الوقفيّ الإسلاميّ في أوربا ترتبط كذلك بتعبئة الموارد البشرية والمادية له من جملة المسلمين في أوربا**، ويقتضي ذلك تحويل الإنفاق على القطاع الوقفي في أوساطهم إلى ما يشبه "الثقافة العامّة".

ثالثاً ـ التجربة الوقفية لمسلمي أوربا ـ آفاق مستقبليّة

تعيننا تجارب الماضي ومعطيات الحاضر على رسم مؤشّراتٍ مستقبليّة. إلّا أنّ ذلك ينبغي أن يتمّ بالوقوف الصحيح على طبيعة التطوّرات السالفة والراهنة، التي لا تتأتّى على وجهها الأمثل من دون إعمال أدوات البحث، وبطريقة منهجيّة. وفضلاً عن ذلك؛ فإنّ تشوّف الآتي لا ينبغي أن يخضع للتخمينات والمضاربات، كما أنّ المستقبل لا يمكن توقّعه ضمن احتمالاتٍ جامدة معزولة عن العوامل المتشابكة والمتغيرات ذات الصِّلة، مما يمكن توقّعه وما لا يمكن.

مع ذلك، فإنّ ما يلي هو محاولة لرسم معالم لتقديرات مستقبليّة، وهي قد

تصلح بعد المعالجة النقديّة، إلى جانب جهود وإسهامات أخرى ضافية؛ للتأسيس لمادة نقاش رصين ولإثارة تساؤلات بحثيّة، بما يفضي إلى دراسة مستقبليّة موسّعة عن مآلات التجربة الوقفية للمسلمين في أوربا.

١- **تأثير تجذّر الوجود المسلم في غرب أوربا ووسطها**: من المتوقّع أن ينعكس تجذّر الوجود المسلم في أوربا الغربية والوسطى على الاتجاه المتنامي من جانب الأقليّات المسلمة نحو إقامة مؤسسات وقفيّة تلبي احتياجاتها. في هذا السياق، غالباً ما قد يتزايد الإدراك لأهمية تطوير تجارب وقفيّة متجدِّدة لمسلمي أوربا، على أنها من الخيارات التي لا مناص منها، إلّا أنّ تلك التجارب ستكون متوقّعة بكل تأكيد على نحو أنجح وأكثر اتساعاً في بعض البلدان والأقاليم الأوربية أكثر من غيرها، بحسب جملة من الخصائص والعوامل المتشابكة.

٢- **اتجاه عام للنهوض بالقطاع الوقفيّ الإسلاميّ في أوربا**: يُرجّح أن ينعكس استشعار الأقليات المسلمة في أوربا، بحاجتها إلى شبكة فعّالة من الخدمات الدينيّة والاجتماعيّة والتعليميّة والثقافيّة والإعلاميّة؛ على توجّهها لتطوير القطاع الوقفيّ، باعتباره مدخلاً مُجدِياً للنهوض بهذه الخدمات، ويؤمل من خلاله تحرِّي الاستمراريّة والاستقرار. ويُتوقّع أن يسعى المسلمون في غرب أوربا ووسطها إلى النهوض بتجربتهم الوقفيّة، التي تقوم أساساً على المواءمة بين نظام الوقف الإسلامي وخصوصيّات البيئة التشريعية والاقتصادية الأوربية.

٣- **أداء أكثر تطوّراً للقطاع الوقفي الإسلامي في أوربا**: مع المراكمة المتزايدة للخبرات، والتعبئة المتنامية للموارد المادية في القطاع الوقفي الإسلامي الأوربي؛ من المُنتظر أن يتطوّر الأداء المؤسسي والإداري والاستثماري في نطاق التجارب القائمة في هذا القطاع. وقد يتحقّق ذلك أيضاً، إلى جانب عوامل أخرى؛ بمفعول مواكبة المسلمين في أوربا للإمكانات والفرص المتاحة في الساحة الاقتصادية المحلية، التي يُفترض أن يصبحوا أقدر على الاندماج فيها والإفادة من فعاليتها.

٤- **إشكاليات متوقّعة في التحديد والتعريف**: ستجعل خصوصية البيئة / البيئات الأوربية من غير المستبعد نشوء إشكاليّات مرتبطة بتعريف الأوقاف الإسلامية في أوربا، على ضوء عوامل وتباينات عدّة.

٥- **تأثير نهوض القطاعات الاقتصادية والتمويلية الإسلامية**: من المرجّح أن يفيد قطاع الوقف الإسلامي في أوربا، من مؤشرات النموّ الكبير التي تسجّلها قطاعات اقتصادية وتمويلية إسلامية، من قبيل القطاع المصرفي الإسلامي، وقطاع التأمينات الإسلامي والتعاوني. ويلحق بذلك تأثير النمو والتطوّر الجاريين في قطاع الوقف الإسلامي في العالم الإسلامي ذاته، في دفع التجارب الوقفية لمسلمي أوربا قُدُماً.

٦- **تأثير تنامي القطاع الأهلي / غير الحكومي في التجربة الوقفية**: من المرجّح أن يكون النهوض بالتجارب الوقفية لمسلمي أوربا مسايراً بدرجة ما للدور المتنامي الذي يضطلع به القطاع الأهلي أو المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، سواء على المستوى العالمي بشكل عام، أم على المستوى الأوربي بصفة خاصة. ويمكن القول: إنّ النهوض بالقطاع الوقفي الإسلامي في أوربا يُتوقّع - باعتبار ما تنطوي عليه التجارب الوقفية من نشاط غير حكومي - أن يكون أيضاً تعبيراً عن اندماج المسلمين وفعاليتهم في ساحة المجتمع الأهلي (المدني) من جانب؛ واستجابة لمتطلبات هذا الاندماج وتلك الفعالية من جانب آخر، لجهة توفير الأرضية المادية المستقرة للمشروعات والبرامج غير الحكومية.

٧- **تحوّلات في نماذج الرعاية الاجتماعية وتأثيراتها**: من المؤشرات المتوقعة أن تتنامى الحاجة إلى إسهامات القطاع الوقفي الإسلامي في أوربا، أسوةً بعموم القطاع الوقفي، إذا ما تحققت احتمالات تخلّي دولة الرفاه في أوربا عن أقساط إضافية من "أعبائها" الاجتماعية. وهو ما يضفي مزيداً من الأهمية على الحاجة إلى تعزيز التجارب الوقفية لمسلمي أوربا أيضاً، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار أنهم مُمَثّلون في قاعدة الهرم الاجتماعي والاقتصادي في

بلدانهم ومجتمعاتهم، ما يجعلهم أحوج - غالباً - إلى الرِّعاية والدّعم وتعزيز الفرص، بالمقارنة بعدد من الفئات الأخرى.

٨- **ارتباط ملف الوقف بمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمسلمين:** من المرجّح أن تتزايد القناعة بأنّ معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في صفوف بعض قطاعات المسلمين في أوربا، وفي أوساط ما تُوصف بمجتمعات "المهاجرين"، لا يمكن أن يتمّ على النحو الأمثل بمنأى عن إتاحة الفرص لإطلاق مبادرات ذاتية من داخل هذه القطاعات. فتمكين الشرائح والقطاعات الاجتماعية كافة من جني ثمار مجتمع الرفاه وتجنّب أي عوارض جانبية قد تصاحبه، ينبغي أن يُلتَمس من خلال توليفة من الخيارات والحلول، التي سيكون من بينها إطلاق الفرص من داخل هذه القطاعات أيضاً، وتهيئة البيئة التشريعية والإجرائية بما يُمكِّن هذه القطاعات من تنمية واقعها بقدرات ذاتية أيضاً، دونما تخلٍّ من الدولة عن مسؤولياتها والتزاماتها. ولا شكّ أنّ النهوض بالقطاع الوقفي الإسلامي، بما يتيحه من فرص وآفاق إنما يمثِّل في هذا السياق أحد الخيارات المُجدية والقابلة للتطوير.

٩- **تأثيرات محتملة لملف انضمام تركيا إلى الوحدة الأوربية:** ليس من المُستبعد أن يترك ملف عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي، أو تقاربها معه، بعض الانعكاسات، ولو كانت محدودة أو غير مباشرة، على ملف الأوقاف الإسلامية في أوربا، ضمن جملة من الانعكاسات التي قد يتركها على بعض أوجه الوجود الإسلامي في أوربا، خاصة أنّ نظام الوقف الإسلامي قد ترسّخ في تركيا واستوعبته بيئتها التشريعية الحديثة.

١٠- **بشأن ملف الأوقاف الإسلامية في شرق أوربا:** من الصعب توقّع المآلات التي ستفضي إليها القضايا المتعلِّقة باستعادة الأوقاف الإسلامية المصادرة أو المسلوبة أو المطموسة، في شرق أوربا. لكن يُفترض في حال تحقيق هذه الجهود نجاحات جزئية على الأقل؛ أن يعني ذلك إنعاشاً هامّاً للقطاع الوقفيّ الإسلاميّ في هذه البلدان، بما ينبغي أن يعود بمكاسب متعدِّدة على الأوضاع

الاجتماعيّة والثقافيّة والدينيّة للمسلمين فيها. وعلاوة على ذلك؛ فإنه من المرجّح أن تنشأ في أوساط المسلمين في شرق أوربا تجارب وقفية غير نمطيّة، تفيد من حالة التجدّد والتطوير المستمرّة التي يُتوقّع أن يشهدها القطاع الوقفيّ الإسلامي في مناطق عدة من العالم، بما فيها أوربا الغربيّة والوسطى.